EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

بيان

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة

في النقاش العام للبند ٨٦ "سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

٨ أكتوبر ٢٠١٨

برجاء المراجعة قبل الالقاء

EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

شكراً السيد الرئيس،

في البداية أعلن تأييد مصر لبيان حركة عدم الانحياز وبيان المجموعة الافريقية، وأود إضافة الملاحظات التالية.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر على الارتباط الوثيق بين تحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون، وعليه فأن المحاسبية واحترام قواعد القانون على المستويين الوطني والدولي، تعد ركائز أساسية لخلق مجتمعات قادرة على توفير حياة أمنة ومستقرة لأفرادها. ونود في هذا الإطار التطرق إلى أهمية مكافحة الفساد كأحد السبل الأساسية لتحقيق تطلعات الشعوب في الرفاهية والاستقرار، أخذاً في الاعتبار ما تتسم به جرائم الفساد من طابع عابر للحدود.

فقد شكل الفساد دوماً حاضنة لمختف أنواع الجرائم في ظل علاقة تبادلية، حيث يسهم في تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب وغياب المحاسبية واستمرار الأنشطة الاجرامية، إلى جانب إمكانية استخدام عوائده في تمويل العديد من الأنشطة الخطرة، ومن ناحية أخرى فأن عوائد الجريمة بكافة أشكالها مثل الإتجار غير المشروع في الآثار والمقتنيات الثقافية المهربة والاتجار في المخدرات والبشر وغيرها من الأنشطة المجرمة يعاد تدوير جزء منها لتغذية منظومة الفساد.

إن الخروج من هذه الدائرة المفرغة يستلزم توافر إرادة سياسية حقيقية تتوخي نهج قائم على عدم التسامح إزاء الفساد وتتخذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة كافة أشكاله، ويطيب لي في هذا السياق التأكيد على حرص مصر على مستوى الوطني على تبني سياسية صارمة لمكافحة الفساد تقوم على مراعاة مبادئ سيادة القانون، وترسيخ المساءلة والشفافية، والفصل بين السلطات، وتعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الانسان، وتقوية الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. وهي الأسس التي قامت عليها صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها مصر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث تضمنت مقاربة شاملة تعمل على رصد مظاهر الفساد، وتشخيص جذورها، ووضع أهداف متوسطة وطويلة المدى للتعامل مع تلك الجذور. وتوزع الأدوار التنفيذية بصورة واضحة على الجهات المعنية. وأخيراً إنشاء آليات متابعة لرصد مؤشرات قياس الأداء والتقدم في تنفيذ الاستراتيجية.

إن كافة الجهود الوطنية لن تؤتي ثمارها دون تكاملها في إطار من التعاون الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق أود الإشارة إلي أهمية تعزيز التعاون الدولي في إعادة الأصول التي تم التحصل عليها وتهريبها بصورة غير مشروعة، والعمل على مجابهة التحديات التي تواجهه الدول في هذا المجال نتيجة العقبات الإجرائية، وتعقد النظم القانونية، وضعف التعاون السياسي

والقضائي، وسوء استغلال التشريعات ذات الصلة بسرية الحسابات المصرفية والملاذات الضريبية، فعلى كافة الدول الأعضاء، وبالأخص الدول المتقدمة، التعامل بالجدية اللازمة في تعقب الأموال والأصول المهربة، ووضع الضوابط الكفيلة بالحيلولة دون دخول آية أصول مشبوهة او مجهولة المصدر إلي أراضيها او منظومتها المالية والمصرفية، والعمل على تسريع وتسهيل إجراءات استرداد الموجودات المتحصل عليها بطرق غير مشروعة لإعادتها إلي دول المصدر. كما نرى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بمجال بناء القدرات، وهنا يبرز دور المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، في العمل على تعزيز أطر التعاون الدولي والإقليمي والثنائي، وتنسيق وتحفيز برامج بناء القدرات في مختلف المجالات ذات الصلة لتبادل الخبرات والمعلومات، وتشجيع التعاون الطوعي بين الأجهزة الرقابية لتتتبع الفساد العابر للحدود.

السيد الرئيس،

تثمن مصر الجهد المشكور الذي تقوم به السكرتارية في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، حيث اطلعنا باهتمام على تقرير السكرتير العام في هذا الشأن، إلا أنه قد استرعى انتباه وفد بلادي ما تضمنه التقرير من إشارة غير مقبولة تربط بين فرض عقوبة الإعدام واعتبار ذلك –دون وجه حق– أمراً يتنافى مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان، وينبغي التذكير في هذا السياق بأن أحد الأسس التي يقوم عليه مبدأ سيادة القانون، هو احترام المشروعية والمستندة على التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة، وبناء عليه، فان هذا الربط يفتئت على الحق السيادي للدول في التشريع، كما يتعارض مع المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي نصت بصورة واضحة على ضوابط التعامل مع تلك العقوبة. ان مصر تقدر دور السكرتارية في إعداد التقرير – بتكليف من الدول الأعضاء – وما تضمنه من رصد لأنشطة الأمم المتحدة ذات الصِلة بسيادة القانون، وفي هذا الإطار، يتحفظ وفد بلادي على ما ورد في الفقرة ٨٠ من التقرير، ويحث السكرتارية على أهمية توخي الحذر عند إعداد تقاريرها مستقبلاً، وتجنب تضمين مثل تلك الإشارات الخلافية التي تخرج عن نطاق موضوع التقرير ولا تتسق بالضرورة مع نصوص الصكوك الدولية الاساسية لحقوق الانسان.

السيد الرئيس،

ختاماً، أوكد لكم سيادة الرئيس مجدداً دعم وفد بلادي لكم وأعضاء المكتب لتسيير أعمال اللجنة على أكمل وجه.

شكراً السيد الرئيس،